الصحافة المكتوبة الجزائرية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية
رسالة احتراف أم توجه نحو الإثارة.

أ. خولة بحري/ جامعة الجزائر 03. الجزائر.

الملخص :

تتناول هذه الدراسة واقع الصحافة المكتوبة الجزائرية خلال مرحلة التعددية الإعلامية هذه المرحلة التي نقلت الصحافة المكتوبة من التوجه الأحادي في الطرح إلى التوجه التعددي والطرح المتنوع ، ففي ظل هذا التحول سيطرأ على المحتوى الإعلامي الكثير من التغيرات التي قد تكون في صالح الرأي العام وخدمة المصلحة العامة للجمهور كما وقد تكون عاملا من عوامل الإساءة للمصلحة العامة وخدمة الرأي العام ، ولهذا اعتمدنا في هذه الدراسة على قراءة الواقع الإعلامي الجزائري في مرحلة التعددية الإعلامية من خلال مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام ومدى انعكاسها في الصحافة الوطنية خلال مرحلة التعددية الإعلامية.

Abstract

This study treats with the reality of the Algerian written press during the stage of media pluralism. This stage, which transferred the written press from the unilateral approach in the proposal to the pluralistic approach and the varied proposal. In this transformation, the media content will undergo many changes that may be in the interest of the public opinion It may also be a factor in the abuse of the public interest and the service of public opinion. Therefore, in this study, we have relied on reading the Algerian media reality in the stage of media pluralism through the principles of social responsibility theory in the media and its reflection in the media During its national media pluralism stage.

مقدمة :

تعتبر الصحافة مرآة المجتمع وهذا من خلال سعيها للحصول على المعلومات ومعرفة المستجدات في مختلف القضايا والمواضيع ، قصد تحريك وتوجيه الوعي العام وتكوين رأي عام مستنير قادر على اتخاذ القرارات الملائمة وتقرير مصيره بوعي وقوة .ونظرا لما تحمله الصحافة المكتوبة من خصائص كسهولة الحصول عليها ولغتها البسيطة التي تجعلها تخاطب جميع القراء باختلاف مستوياتهم التعليمية ، هذه الخصائص وغيرها زادت من شعبيتها وتأثيرها على الجمهور ، ومن هذا المنطلق وجب علينا كباحثين النظر لمحتوى ما تقدمه هذه الوسيلة ، ومدى التزام المؤسسة الإعلامية والقائمين عليها بضرورة التحلي بأخلاقيات العمل الإعلامي ومبادئ المسؤولية الاجتماعية هذه النظرية المعيارية التي تسعى من خلال مبادئها إلى حماية الرسالة الإعلامية من لجوئها إلى مختلف أشكال الانحراف الإعلامي والسقوط تحت سيطرة النزعة الربحية الاستهلاكية التي تسعى نحو المبالغة في استخدام أساليب الإثارة الإعلامية من اجل زيادة السحب وزيادة الربح المالي .

إشكالية الدراسة :

في ظل التحول السياسي الذي عاشته الجزائر منذ سنة 1989 ، حيث استجابت السلطات السياسية لرغبة الجماهير الشعبية في إسماع صوتها وممارسة حريتها بما فيها الحرية السياسية والحرية الإعلامية ..إلخ .

وتأسيسا على ذلك فتح مجال التعددية السياسية ومنها التعددية الإعلامية وفتح المجال للخواص للاستثمار في هذا القطاع الذي سمح بولادة العديد من العناوين الصحفية ، بحيث شكلت سنوات التعددية الإعلامية في الجزائر تغيرا وفرقا في محتوى الرسالة الإعلامية ، وهذا هو هدفنا من هذه الدراسة التي سنسعى من خلالها إلى قراءة مستوى هذا الأداء الصحافي ومدى تجسيد هذا الجيل الجديد من الجرائد لمبادئ المسؤولية الاجتماعية .

ومن هذا الطرح يتبلور التساؤل الرئيسي لدراستنا :

ما هي طبيعة الأداء الصحفي الجزائري في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية ؟

ومنه تتفرع مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي :

1- ما أنواع الصحف التي ظهرت خلال سنوات التعددية الإعلامية في الجزائر ؟

2- ما مدى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في صحفنا الوطنية ؟

هل أثرت التعددية الإعلامية في الجزائر تأثيرا إيجابيا أم سلبيا على مضمون الصحافة الوطنية ؟

أهمية الدراسة :

تأخذ هذه الدراسة أهميتها في محاولتها إسقاط مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام على الواقع الصحفي الجزائري بهدف تقيم مستوى هذا الأداء ومدى تحليه بمبادئ المسؤولية الاجتماعية أو بعده عنها ، لاسيما في ظل التعددية الإعلامية وفتح القطاع الخاص للاستثمار في مجال الإعلام .

أهداف الدراسة :

- نهدف إلى الكشف على طبيعة الأداء الصحفي الجزائري في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية .
- التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لتعددية الإعلامية في الجزائر .
- نهدف إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في صحفنا الوطنية .

تحديد المفاهيم :

الصحافة المكتوبة :

تعرف منظمة **اليونيسكو** الصحافة المكتوبة تحت عنوان " الدوريات periodical بأنها كل المطبوعات التي تصدر على فترات محددة أو غير محددة ، ولها عنوان واحد ينظم جميع حلقاتها ويشترك في تحريرها العديد من الكتاب، ويقصد بها أن تصدر إلى مالا نهاية، وقد قسمت المنظمة، الدوريات إلى فئتين كبيرتين هما :

1 ـ news papers:ومنها الصحف اليومية صباحية كانت أو مسائية والصحف، غير اليومية أو الأسبوعية.

2 Magazines : وتنقسم إلى مجالات إخبارية هامة تهم المثقف العام،ومجلات، متخصصة في أي مجال من المجالات، كالطب، أو الإدارة،... وهي لاتهم سوى المتخصصين"(المسلمي ، 1993 : صفحة23)

المسؤولية الاجتماعية :

عرفت لجنة هاتشنز المسؤولية الاجتماعية في الإعلام من خلال " النظر إلى المصطلح انطلاقا من ثلاث مستويات:

أولا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام .

ثانيا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي .

ثالثا : مسئولية الإعلامي تجاه نفسه . " (حسام الدين ، 2003:صفحة 5)

الإثارة الإعلامية :

يعرف المعجم الحديث للمفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال الإثارة على أنها " تلك الخاصية التي توجد في بعض الوقائع والأحداث وتكسبها جاذبية شديدة ، فتعمل على لفت انتباه القارئ ومخاطبة بعض غرائزه ، وتعتبر الإثارة العنصر الذي يقوم عليه عمل وسائل الإعلام والاتصال الحديثة خصوصا البرامج المرئية والمسموعة التي تسعى لنشر كل ما هو مثير وتستخدم كل تقنيات الصورة للجذب ، للجذب ، والتأثير ويمكن أن تبتعد عن الموضوعية وتتخطى الأخلاقيات المطلوبة في ممارسة الإعلام والاتصال " (العبد الله ، 2010: صفحة 3)

المحور الأول : نظرية المسؤولية الاجتماعية الخلفية التاريخية والمبادئ الأساسية .

تعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية من بين النظريات " المعيارية التي تصف وضعا مثاليا لنظام إعلامي تتجدد فيه الهيكلة والعمليات ، وهي لا تصف واقع الإعلام ، بل تؤكد على مثالية الإعلام وما ينبغي أن يكون عليه " (عايش ، 2008 : صفحة 23)

وتعبر النظريات الأربعة للإعلام عن التوجه الأيديولوجي للمجتمع الذي تقوم فيه المؤسسة الإعلامية ، إن هذه النظريات تولدت بشكل ارتباطي عن بعضها البعض ، ابتداء بالنظرية السلطوية فالليبرالية فالمسؤولية الاجتماعية والاشتراكية ، وقد أضاف **دنيس ماكويل** كل من النظرية التنموية والمشاركة الديمقراطية .

لقد عبرت كل نظرية عن النظام السياسي القائم في المجتمع وعن الوضع الفكري والأيديولوجي القائم ، وباعتبار أن المؤسسة الإعلامية جزء من المجتمع الذي تقوم فيه فهي ستتبع النظرية الأكثر ملائمة مع ذلك النظام ،

وانطلاقا من النظرية السلطوية التي عكست مبادئ النظام السلطوي القائم على مبدأ تسلط الحاكم واحتكاره لمبدأ الحرية هذا الوضع الذي غيب مبادئ الحرية والديمقراطية وحق الجمهور في التعبير عن رأيه ، تعالت الأصوات الرافضة لهذه النظرية وهذا الوضع الاستبدادي وتزامننا مع قيام الثورة الفرنسية عام 1789 ، تعالت الأصوات المنادية بحق الشعب في الرأي والتعبير والاختيار فظهرت النظرية الليبرالية التي قامت أساسا على الفكر الليبرالي فأسست معالم الحرية والديمقراطية والإيمان بضرورة تعدد الآراء والأفكار مع المناداة بضرورة رفع قيم الإنسان والدفاع عن حقوقه والتي يأتي في مقدمتها حقه في التعبير عن رأيه وهذا لا يتجسد إلا من خلال فتح المجال أمام حرية الإعلام وحرية الصحافة " وبناء على ذلك فأن وسائل الإعلام في مثل هذه الأنظمة تعمل بصفة حرة كطرف مستقل في إطار الأنظمة الأخرى خاصة منها النظام السياسي فتعمل وسائل الإعلام على مراقبة عمل السلطة السياسية ولعب أدوار المعارضة ، ويسمح في ظل هذه الأنظمة بإنشاء الصحف والمجلات واستحداث محطات تلفزيونية أو إذاعية"(واكد ، 2011 : صفحة 194)

لكن التطبيق الفعلي لمبادئ هذه النظرية أسفر على نتائج لا تعكس المبادئ والقيم التي نادت بها .

ذلك أن مفهوم الحرية المطلقة انعكس في الممارسات الإعلامية الفجة المليئة بالإثارة والخادشة للحياء العام من ناحية ومن ناحية أخرى إن مبادئ الحرية لم تنعكس على أرض الواقع ذلك أن مالكي رؤوس الأموال استثمروا في المجال الإعلامي وامتلكوا كل الوسائل الإعلامية مما أدى إلى ولادة الاحتكارات الإعلامية وتركيز وسائل الإعلام في يد قلة قليلة من مالكي رؤوس الأموال ، وبهذا تحكمت هذه الفئة الصغيرة في الصناعة الإعلامية وغاب جوهر الحرية الإعلامية التي نادت بها هذه النظرية .

" وهذا ما جعل الصحافيين والجماهير أنفسهم يستاءون من الممارسات ألا أخلاقية ويطالبون بضرورة ظهور نظرية إعلامية تطالب بتأسيس أخلاقيات إعلامية تحترم من قبل جميع الإعلاميين ، ومن وحي هذه المطالبات ظهرت دراسة أمريكية سنة 1947 من قبل مجلة التايمز ودائرة المعارف البريطانية والتي جاءت بعنوان " صحافة حرة ومسئولة " كما وصدرت دراسة أخرى بعنوان . حرية الصحافة إطار المبدأ ." (المشاقبة ، 2012 : صفحة 175)، ومن هذا المنطلق انبثقت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية

مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية .

التأكيد على مسؤولية الحرية من خلال البحث عن الحرية وضماناتها ، ووضع حدود لها يجب احترامها ذلك أن النظرية تنتقد وبشدة فكرة أن الإنسان يسيره العقل لا العاطفة ، وهذا ما أثبتته الممارسة الفعلية لنظرية الحرية المطلقة .

احترام مبادئ وقيم المجتمع مع ضمان هامش معتبر للحرية الإعلامية ، بالإضافة إلى التأكيد على مبادئ الشرف الإعلامي وضرورة التحلي بها .

ذلك أن " الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت " (حسين ، 2016 :صفحة 4)، وهذا يتجسد من خلال التركيز على ضمان الصالح العام للجمهور والمحافظة على ضرورة وجود " إلتزام ذاتي من جانب وسائل الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين الحرية الإعلامية من ناحية ومصالح المجتمع

من ناحية ثانية " (أبوزيد ، 2010 : صفحة 84)، فالالتزام الذاتي من قبل الصحافي يجعل الصحافة تتمتع بأكبر قدر من الحرية بعيدة عن كل مضايقات السلطة والقوانين المكبلة للحرية الإعلامية .

إيمان هذه النظرية بأن الحل الوحيد للبعد عن مضايقات السلطة وقوانينها لا يتجسد إلا من خلال سعي الصحافيين والمؤسسات الإعلامية نحو احترام مهنة الصحافة واحترام الممارسة المهنية هذا ما يجعل الصحافة متحررة من قيود القوانين الضابطة للمهنة.

كما أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا بضرورة تنوع وتعدد وظائف الصحافة وتقديم الحقيقة الكاملة للجمهور بغض النظر عن تأثيرها ، فمن حق الجمهور أن يعرف من خلال " تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام تنويرا يجعل من اليسير عليه أن يحكم نفسه بنفسه حكما صحيحا على الأحداث العامة " (المشاقبة ،2012 : صفحة 73)

إن أهم ما أسفرت عنه هذه النظرية هو تركيزها على ضرورة تحلي الصحافة بمبادئ الدقة ، المصداقية ، الموضوعية ، ورعاية المصالح الخاصة وحمايتها وهي نفسها المبادئ التي أوجزها الدكتور عبد الرحمان عزي في كتابه نظرية الواجب الأخلاقي الذي ينظر إلى الصحافة على أساس مدى احترامها لهذه المبادئ.

لقد تميزت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام بطرحها الجديد والمغاير لمفهوم الحرية حيث ربطت مفهوم الحرية وأقرنته بالمسؤولية و الالتزام من حيث نظرتها وتفسيرها للحرية انطلاقا من وجهة نظر الصالح العام فقد نبذت هذه النظرية فكرة الحرية الفردية بل نظرت لها من خلال الجماعة ، ذلك أن الرسالة الإعلامية رسالة راقية ومسئولة يتوجب عليها خدمة الصالح العام ، ونبذت النظرة المادية الاستغلالية التي تنظر للإعلام على أنه صناعة ربحية يتحكم فيها قانون العرض والطلب ، لكن كثيرا ما يتجرد الصحافيين من مبادئ المسؤولية الاجتماعية في سعيهم نحو الشهرة وتحقيق السبق الصحافي وفي ظل المنافسة الشرسة بين المؤسسات الإعلامية وسعيها نحو الكسب المالي والتوزيع إلى جانب المضايقات القانونية حيال المؤسسات الصحفية في ظل سعيها لكشف الحقائق للرأي العام الأمر الذي يزعج السلطة مما يجعلها تتعسف في إسكات صوت هذه الجرائد بالغلق والحذف وتسليط الغرامات المالية لاسيما في الدول العربية التي لا يزال القطاع الصحفي فيها يعيش الكثير من الانتهاكات إذا انتهج نهجا معارضا للسلطة السياسية القائمة ، الأمر الذي يجعل صحف الوطن العربي صحف صفراء أو بيضاء ، على حد تعبير فاروق أبو زيد ، إما أن تكون صحف صفراء تنتهج نهج الإثارة الإعلامية والمغالاة في نشر فضائح المجتمع والبعد الكلي على أخلاقيات الإعلام ، وبناء تغطيتها الإعلامية على القضايا الهشة التافهة ، وإما أن تكون صحافة بيضاء فارغة المحتوى بعيدة عن اهتمامات الرأي العام خوفا من الصدامات التي توقعها في مضايقات مع السلطة ، وانطلاقا من هذا الطرح سنحاول أن نسقط مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية على واقع الصحافة المكتوبة الجزائرية ابتداء من مرحلة التعددية الإعلامية في الجزائر .

المحور الثاني : واقع الصحافة المكتوبة الجزائرية أثناء مرحلة التعددية الإعلامية من 1989 إلى صدور قانون الإعلام 2012 .

لقد عرفت الجزائر الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية مع دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830 بحيث اعتمد على تأسيس أولى جرائده الممثلة في جريدة l estafette d'Alger هذه الجريدة التي حاولت التمهيد

للدخول الاستعمار ، وبهذه الجريدة تعرف الجزائريون على الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية وبدأ الاهتمام بها ، إلا أن تم الاعتماد عليها كسلاح فكري لمحاربة الاستعمار من خلال صحافة الحركة الوطنية وثورة التحرير.

وبالتالي كان لهذه الوسيلة نضال دام لفترات طويلة للدفاع عن حريتها وبقائها في وجه الاستعمار وضلت على ذلك الحال حتى نيل الجزائر استقلالها ومن ثم نيل الصحافة الجزائرية استقلالها وأعلنت الدولة توجهها الاشتراكي الذي يملي مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بما فيها وسائل الإعلام وبهذا تبنت الصحافة الجزائرية النظرية الاشتراكية ومبادئها ، وسيطر الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني وأصبحت هذه الصحافة خاضعة لجهاز الحكومة وسلطته ، وابتعدت عن انشغالات الرأي العام واهتماماته واستمر الوضع على هذا النحو إلى مجيء 5 أكتوبر 1989، بهذا التاريخ خرج الشعب الجزائري يطالب بحقوقه المهدرة ويناقش السلطة علنا على حقه في الديمقراطية والحرية ، وعلى إثر هذا الغضب الجماهيري قررت الجزائر تعديل الدستور ، والذي كان من نتاجه إنهاء مرحلة الاشتراكية وإعلان التوجه نحو التعددية السياسية وفتح مجال تعدد الآراء والأفكار والرؤى السياسية وهذا يضمن التعددية الإعلامية ، وخروج الإعلام بما فيه الصحافة من توجه الحزب الواحد والرأي الواحد وكان نتاج ذلك ميلاد صحافة جديدة صحافة متنوعة بآراء مختلفة .

حيث نص هذا الدستور في المادة 31 منه على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا بين الجزائريين والجزائريات " أما المادة 35 فقد نصت على أنه لا مساس بحرية المعتقد وحرمة حرية الرأي " والمادة 36 "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة ، وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى قضائي " والمادة 39 التي كرست هذه المبادئ "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن " (الجريدة الرسمية دستور 1989) " إن هذا الدستور الذي يعتبر أول وثيقة منذ الاستقلال تنص على حرية الإعلام وحق المواطن في إعلام موضوعي وفتح المجال أمام القطاع الخاص و حرية إصدار الصحف " (بخوش ، 2015 :صفحة 4)

إلى جانب الإعانات والمساعدات المالية التي قدمتها الدولة لكل من يرغب في الاستثمار في قطاع الصحافة المكتوبة من توفير مقر للجريدة ودفع رواتب الصحفيين لمدة عامين مسبقا مع إمكانية الرجوع للمؤسسة السابقة في حال فشل المشروع وغيرها من التسهيلات ، وتأسيسا على ذلك انقسمت الصحافة المكتوبة الجزائرية إلى ثلاث أقسام :

الصحافة العامة : وهي التابعة للقطاع العام وتعمل تحت وصاية الدولة وهي الموروثة عن النظام السابق وازدهرت أكثر بفعل العامل التاريخي والمالي .

الصحافة المستقلة : التي ظهرت نتيجة لقانون الإعلام الجديد ، المستقلة من ناحية ملكيتها ملك للخواص .

الصحافة الحزبية : ما تعرف بصحف الرأي أو الصحف الملتزمة ، مهمتها الدفاع عن خط حزب معين ، ويتمثل نشاطها في تزويد جمهور القراء بكل ما يتعلق ببرامج ومشاريع ذلك الحزب " (بخوش ، 2015 : صفحة 5)

مراحل التعددية الإعلامية في الجزائر :

المرحلة الأولى من 1989 إلى غاية1991: العصر الذهبي للصحافة المكتوبة الجزائرية حسب تسمية الكثير من الكتاب الجزائريين ، وهذا راجع للكم الهائل من العناوين التي صدرت في هذه الفترة حيث ازدهر إصدار الصحف المستقلة والتي انقسمت بين صحف عامة بتوجه متنوع وبين صحف خاصة تهتم بشأن أو موضع محدد كما ازدهرت الصحافة الحزبية " حيث ارتفع عدد الصحف اليومية والأسبوعية من 49 عنوان سنة 1988 إلى 74 عنوان سنة 1991 ، بسحب إجمالي قدر ب 1437000 نسخة في اليوم " (كزاي ، 2010 : صفحة 462) " ومن أهم الصحف التي لاقت رواجا كبيرا هي : يومية الخبر ، مساء الجزائر ، يومية الجزائر ، الجزائر الجمهورية ، الوطن ، رياضة بالفرنسية ، أما صحافة القطاع العام فقد عرفت بعض المشاكل نتيجة منافسة القطاع الخاص لها من ناحية وهجرة كبار صحفيها إلى القطاع الخاص " (بخوش ،2015 : صفحة 7)

إن أهم ما ميز الممارسة الإعلامية لهذه الجرائد في هذه الفترة أنها مليئة بالإثارة السياسية والكتابة الجريئة الشديدة ، التي لم تكن معهودة من قبل وهذا هو الأمر الذي رفع سقف مبيعات هذه الصحف ذلك أن الجمهور وجد فيها التحليل والنقد والتحقيق بجرأة غير معهودة من قبل في صحفنا الوطنية كما وكان هناك نشاط للصحف الحزبية كذلك ، لكن لم يستمر الأمر طويلا سرعان ما دخلت الجزائر العشرية السوداء والأحداث الدامية .

المرحلة الثانية من 1992 إلى 1999 : تميزت هذه المرحلة بالأزمة الأمنية التي ضيقت الخناق على الصحافة الحرة الناشئة والمضايقات من قبل الحكومة ومن قبل الجماعات المتطرفة ، التي أججت لهيبها توقيف المسار الانتخابي 1992 وإعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 الأمر الذي جعل السلطة السياسية تهيمن من جديد على قطاع الإعلام وتمارس الرقابة الصارمة على ما يتم نشره لا سيما ما يتعلق بالأحداث الأمنية خلال هذه الفترة ، بدا الحرص واضحا من قبل الصحافيين والمؤسسات الصحافية ذاتها ففي هذه المرحلة بالتحديد أصبحت الصحافة المكتوبة الوطنية تعاني الأمرين رقابة السلطة السياسية والغلق والسجن والمضايقات الإرهابية من تهديدات واغتيالات للأسماء الصحفية بلغ عددها أزيد من 50 صحافي ، وبالتالي كان من البديهي أن تتغير الإيديولوجية والخط الافتتاحي لهذه الجرائد ، وتقلل من درجة جرأتها ، " لكن استمرت الصحافة الجزائرية في لعب دور فعال خاصة على الصعيد السياسي ، ذلك أن الأحزاب السياسية كانت تطلب من الصحافة تعزيز الديمقراطية الناشئة في الوقت الذي كانت فيه الصحافة تطلب من الأحزاب ورجال السياسة تعزيز الاستقلالية السياسية ومنها الصحافية ، وقد استفاد الحقل السياسي أكثر من الصحافة التي كانت فعلا وجها للديمقراطية وحرية الرأي والتعبير " (لعقاب ، 2012 : صفحة 22) ، وفي سنة 1993 بدأ ظهور أسبوعيات شكلت نقلة نوعية في الصحافة الجزائرية معلنة دخول صحافة الإثارة والصحافة الصفراء في الجزائر ، مثل " جريدة **الشروق الأسبوعي** التي ظهرت سنة 1993 هذه الجريدة الأسبوعية التي تناولت في صفحاتها عناوين مثيرة ، وتفرد على صفحاتها مواضيع تناولت أحداث الاغتصاب وجرائم القتل والقصص الدرامية ، كما نجد أسبوعية **بانوراما** وأسبوعية **نصف الدنيا** عام 1994 إضافة إلى جريدة **العائلة** عام 1997 " (تاحي ، 2011 : صفحة 129) .

إذا منذ سنة 1993 بدأت السوق الإعلامية تعرض نوعا جديدا من الصحف التي غلب عليها طابع التسلية والترفيه والطابع الدرامي في عرضها للأحداث وتوجهها نحو الاعتماد على القضايا الهشة ومواضيع الجريمة والجنس ، وما يلاحظ من خلال دراسة **وحيد تاحي** والتي جاءت بعنوان **جمهور صحافة الإثارة في الجزائر . السمات العامة وعادات القراءة .** ، "الذي أشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من متابعي هذه الصحف واغلبها تتراوح أعمارهم من 35 سنة فما فوق ، ومن أهم الأسبوعيات التي تلاقي أكبر نسبة مبيعات هي صحيفة **بانوراما الجميلة والعائلة ، مشوار الأسبوع** ، وفي بعض الأحيان يطالع القارئ أكثر من اسم أما أهم تفضيلات القراء في هذا النوع من الأسبوعيات كان : قصص الفنانين ، أخبار النجوم ، فضائحهم ، جديدهم ، مواضيع الاغتصاب ، المواضيع الدرامية والغرامية الأبراج والقصص الاجتماعية مشاكل الناس ." (تاحي ، 2011 : صفحة 129)

وكما يلاحظ أن هذه الصحف يقل بل يكاد ينعدم فيها الاهتمام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ، وتعتمد على أسلوب الصحف الصفراء التي تسعى دائما إلى كل ما هو مثير وإلى تسطيح المواضيع والاهتمام بالهش منها والتافه.

المرحلة الثالثة من 2000 إلى 2008 : بعد سنة 1999 وبعد الاستفتاء الجماهيري الذي قرر اختيار **المصالحة الوطنية** عادت الأوضاع الأمنية المستقرة للجزائر ، لكن المشهد الإعلامي ظل يعاني من الرقابة السياسية ، وتميزت هذه السنوات " بزيادة العناوين التي ناهزت الستين يومية وعشرات الأسبوعيات والدوريات ومنح تراخيص لإصدار الصحف و المجلات ، كما وارتفع عدد الصحفيين من 1500 صحفي إلى أزيد من 4 ألاف صحفي حتى مطلع 2008 رغم هجرة الكثيرين ، أما من الناحية العملية للممارسة الإعلامية نلاحظ تراجع في الاندفاعية التي ميزت الصحافة الجزائرية في السنوات الماضية " (لعقاب ، 2012 : صفحة 23) من الطبيعي أن تقل درجات الاندفاعية والإثارة السياسية التي عهدتها في الفترات السابقة ذلك أن حالة الأمن والاستقرار بعد نجاح مشروع المصالحة والوئام المدني قلص من حجم الأحداث الدامية الصراع السياسي ألا استقرار وبالتالي هذا الهدوء نقلته الساحة الإعلامية وتميزت به هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شددت الرقابة القانونية على الصحافة بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار وهناك من يضيف" هشاشة الوضعية الاجتماعية للصحفي الجزائري من حيث الدخل و بيئة العمل "(لعقاب ، 2012 : صفحة 23)

المرحلة الرابعة من 2008 إلى 2012 : سارت الصحف الجزائرية في هذه المرحلة للمبالغة في انتهاج الإثارة الإعلامية " بحيث أصبحت الصحف الجزائرية تصدم القارئ بعناوين تصور الجزائر كلها على أنها بقعة سوداء ، حيث زادت هذه الصحافة من متاعب وتشاؤم القارئ ، وحتى على المستوى الخارجي فإن الصحف الجزائرية تسير في اتجاه موازي ومعكوس مع رغبة الدولة ففي الوقت الذي ترغب فيه الدولة تصحيح صورتها تجد الصحافة الجزائرية تروج لصورة نمطية خطيرة مفادها أن الجزائر ليست دولة بل ليست أصلا بلدا " (لعقاب ، 2012 : صفحة 23) ، وقد سيطر على المشهد الإعلامي الرقابة السياسية لا سيما في " ظل تعديل قانون العقوبات

2011 الذي مكن السلطة من احتكار شراء الورق والمطابع والإشهار وسياسة تعليق الصحف"(بخوش،2015:صفحة 7)

وحيال هذه الرقابة المسلطة على الصحافة التي يمكن أن نعتبرها سببا من الأسباب الذي دفع الصحف الوطنية العامة للجوء إلى الاعتماد على وجود قضايا الانحراف الأخلاقي من جريمة وعنف واغتصاب بغية بيع الجريدة وزيادة الاعتماد على العناصر التيبوغرافية و لتحقيق أعلى نسب الإثارة الإعلامية ، وملء فراغ صفحاتها ، وإتباع الصحف هذا النهج لا يزعج الحكومة طالما الصحافة بعيدة عن مضايقتها

وحتى مجيء سنة 2012 التي عرفت صدور قانون الإعلام الجديد والذي عمل جاهدا من خلال ما نص عليه من مواد إعلامية ، ضبط الممارسة الإعلامية وإقرار مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال مانص عليه من مواد تدعو إلى ضرورة التحلي بأخلاقيات المهنة واحترام الجمهور في الوصول إلى المعلومة الصحيحة ، حيث فتح هذا القانون مجال حرية الإعلام في كل القطاعات الإعلامية ولم يجعله مقصورا على قطاع واحد(الصحافة المكتوبة) ، إلى جانب اهتمامه بالإعلام الإلكتروني كفضاء جديد للتعبير يختلف تماما عن سابقه ، وهذا الفضاء الذي يسمح للصحافة المكتوبة بالتحول من القطاع العام للقطاع الخاص وتبني خطاب يتسم بالجرأة في الطرح وتعرية الواقع ونقل الأحداث ، وهو ما زاد في أرقام السحب و المقروئية ، وتحولها لقبلة من عدد هائل من القراء تفوق بكثير أعداد قراء الصحف العمومية"(غروبة ، 2010 : صفحة 251)

فعلى الرغم من مساحة الحرية والإجراءات الجديدة التي أسفر عنها قانون 2012 إلا أن الممارسة الإعلامية أسفرت عن قلة احتراف وغياب لمبادئ المسؤولية ، سواء في الصحافة المكتوبة التي أدخلت وبقوة أسلوب الإثارة الإعلامية على مضمونها وبالغت في استخدام العناصر التيبوعرافية والاعتماد المسرف على الصور ، أما من ناحية المضمون فقد اعتمدت على التغطيات المثيرة والاعتماد على مضامين الإرهاب والعنف وقضايا الجنس ..، وغيرها من المضامين المثيرة .

حتى المجال السمعي البصري وفتح القنوات الخاصة لم يعكس جانب التعددية فقد تشابهت القنوات فيما بينها كما وكشف الوضع الإعلامي في الجزائر عن قلة احتراف ، فإذا كانت المناداة لسنوات طويلة بالحق في الحرية والتعددية فقد حققت هذه المطالب ، لكن لم تتجسد فيها مبادئ المسؤولية الاجتماعية ولم تعكس التعددية السياسية التعددية الإعلامية الحقيقية .

المحور الثالث : انعكاسات التعددية الإعلامية في الجزائر في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية.

- **الانعكاسات التي ارتبطت بمبادئ المسؤولية الاجتماعية :**

- إن أهم ما أسفرت عنه التعددية الإعلامية في الجزائر الموازنة ما بين اليوميات التي تستخدم اللغة الفرنسية واللغة العربية بل وتفوقت عليها أيضا ، " بحيث أن التعدد في اللغة الصحافية بين العربية والفرنسية عكس تباينا سياسيا في المجتمع ما بين الصحف الإستئصالية الرافضة للحوار والمصالحة الوطنية وصحف مؤيدة ومناضلة من أجل المصالحة الوطنية " (لعقاب ، 2012 : صفحة 23) ، إن إشكالية اللغة

كانت أبرز المخلفات السلبية التي أفرزها الوضع الاستعماري وقد تمكنت الصحافة الوطنية في مرحلة التعددية الإعلامية من القضاء على تبعية اللغة وأحسنت استخدام اللغة العربية .

- إن مساحة الحرية الإعلامية التي أفرزتها مرحلة التعددية الإعلامية فتحت" مجال النقد لكل الشخصيات الفاعلة في الساحة الجزائرية بمن فيهم رئيس الدولة ، ولعبت دورا فعالا في كشف سوء تسير المسئولين ، كما واهتمت بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير والدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة وغيرها من القضايا الجادة " (لعقاب ، 2012 : صفحة 23)
- عكست تنوعا وتعددا إعلاميا من خلال ما قدمته من توجهات مختلفة فتعددت الجرائد ما بين الجرائد العامة التي تنوعت مضامينها ومجالات اهتمامها وما بين الجرائد الخاصة التي اهتمت بتوجه محدد دون سواه ، فوفرت للقارئ مساحة من الحرية في الاختيار .

- **الانعكاسات البعيدة عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية :**

- ميلاد الصحف الصفراء التي ارتبطت بظهور الصحافة الأسبوعية في الجزائر التي ركزت محتواها على أخبار الفضائح الأخلاقية والقصص الدرامية والتي ظهرت بنسبة كبيرة في الصحافة الأسبوعية اما الصحافة الوطنية فقد استخدمت الإثارة من حيث الإخراج وفي التغطيات الصحفية المثيرة.
- إن فتح القطاع الخاص في الصحافة الجزائرية جعل القطاع الإعلامي " قطاعا تجاري عادة ما تتحكم فيه نظرية الإثارة بهدف البيع ويوظف هامش الحرية التي يتمتع بها في هذا الاتجاه ، مما يجعل الكثير من القضايا الإعلامية الهامة في المجتمع لا تحظى بالتغطية الإعلامية إذا لم تكن مثيرة ، أما الصحف الحكومية فهي محكومة بنظرية كل شيء على ما يرام ولا تنشر ما تعتقد أنه لا يرضي الحكومة " (لعقاب ، 2012 : صفحة 23)
- إن فتح مجال التعددية في الجزائر الذي ظل لسنوات ذو توجه أحادي ، في أغلب الأحيان نظر إليه من منظور ربحي واستغل كمشروع استثماري ، الأمر الذي فتح المجال للإثارة الإعلامية كعنصر رئيسي في كتابة الأخبار على متن الجرائد .

خاتمة :

على الرغم من التغيرات السياسية التي حدثت بعد أكتوبر 1988 ودخول الجزائر مرحلة التعددية السياسية ومنها الإعلامية إلا أن إحساسها بحريتها الإعلامية لم يكتمل بعد في ظل ما تعرضت له من رقابة سياسية الأمر الذي يجعلها ترغب في الابتعاد عن كل ما يعرضها للمساءلة القانونية وتلجأ في أغلب الأحيان إلى التغطيات الصحفية الهشة والتافهة البعيدة عن العمق والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والقريبة في أغلب الأحيان إلى أساليب الإثارة والتضخيم الإعلامي ، إلى جانب نقص الاحتراف المهني وقلة الخبرة التي تكون سببا رئيسيا في تخلي المؤسسة الإعلامية عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية ناهيك عن بحثها على الربح السريع وتوزيع الجريدة كل هذه العوامل تساهم في تشويه مسار التعددية الإعلامية في الجزائر .

قائمة المراجع :

1.أبو زيد فاروق. (2010). **الإعلام والديمقراطية**. مصر / القاهرة .

2.بخوش صبيحة .(2016) .**تطور السياسات الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990. 2015**، مجلة قاصدي ، .

3.تاحي وحيد . (2011).**جمهور صحافة الإثارة في الجزائر** . السمات العامة وعادات القراءة . . لبنان، منتدى المعارف .

4.الجريدة الرسمية دستور 1989 .

5.حسام الدين محمد.(2003).**المسئولية الاجتماعية للصحافة**. مصر، منشورات الدار المصرية اللبنانية.

6.حسين علي دنيف .(2016).**المسؤولية الإجتماعية في وسائل الإعلام** .

7.عايش حليمة .(2008). **الجريمة في الصحافة الجزائرية تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومي**..قسنطينة .

8.عبد الإله المسلمي إبراهيم . (1993). **دراسات في الإعلام مدخل إلى علم الصحافة**. مصر / القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع .

9.العبد الله مي . **المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال . المشروع العربي لتوحيد المصطلحات .**

10. كزاي محمد فوزي . (2010).**الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر في ظل انتصار الحركة الميكيافلية**.

11.لعقاب محمد. (2012). **قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة** . الجزائر ، دار هومة للنشر والتوزيع.

12.المشاقبة بسام عبد الرحمان . (2012) . **أخلاقيات العمل الإعلامي**.(ط1) . الأردن، دار أسامة.

13.واكد نعيمة . (2011). **مقدمة في علم الإعلام**.(ط1). الجزائر ، دار طاكسيج كوم للنشر والتوزيع.